

## المحور الخامس: الإفصاح في نظرية المحاسبة

### أولاً: مفهوم الإفصاح المحاسبي

يستخدم مفهوم الإفصاح في المحاسبة تعبيراً عن عملية تقديم المعلومات الضرورية عن المؤسسة للأطراف ذات المصالح الحالية أو المستقبلية بتلك المؤسسات ومن هنا يعد الإفصاح المحاسبي أحد أدوات الاتصال، حيث أنه بدون اتصال لن تكون هناك منفعة من مخرجات النظام المحاسبي.

ويشير الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية إلى عديد القضايا أهمها:

وعموماً توجد وجهتي نظر للإفصاح عن المعلومات هي:

وجهة نظر تقليدية:

تهدف وجهة النظر التقليدية إلى حماية المستثمر الجديد أو العادي الذي يتميز بمحدودية درايته باستخدام المعلومات المالية، وذلك عن طريق القضاء على أية عوامل قد تسبب للمستثمر العادي الضرر. ومنه يمكن أن أساس وجهة النظر التقليدية هو تبسيط المعلومات المالية إلى الحد الذي يجعلها مفهومة لدى المستثمر محدود المعرفة والابتعاد عن تقديم المعلومات التي تتميز بدرجة كبيرة من عدم.

وجهة نظر حديثة:

تهدف وجهة النظر هذه إلى تقديم معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات الاستثمارية، وعدم اقتصار هدف المعلومات المالية على مفهوم الرقابة التقليدية. حيث تقوم على عديد من الاعتبارات هي:

- السماح للمستثمرين الذين ليس لديهم المعرفة والقدرة على تفسير المعلومات المالية بالاستعانة بالخدمات الاستشارية للخبراء والمهنيين الذين يكون لديهم الوعي أسس المعلومات المالية واستخدامها:

- توجيه المعلومات المفصّل عنها في القوائم المالية نحو مساعدة المستثمرين على تقدير المتغيرات التي تعتمد على قياس درجة المخاطر النسبية؛

- الارتباط بالأسواق المالية التي تعكس أثر المعلومات بسرعة وبعُدالة الأغراض تحديد أسعار الاستثمارات ذات الكفاءة، ومن هنا يتوجه هذا الإفصاح إلى توفير المعلومات التي تمكن السوق من التواصل للأسعار المتوازنة التي تحقق عدالة توزيع العوائد ودرجات المخاطر.

- زيادة حجم المعلومات المفصّل عنها والتركيز على المعلومات التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الخبرة في استخدامها، أي المعلومات التي تتصف بدرجة نسبية من التقدير، مثل التنبؤات المالية.

ويمكن توضيح خصائص الإفصاح في النقاط الآتية:

الملائمة: تعتبر المعلومات ملائمة حينما تؤثر في اتخاذ القرارات الاقتصادية للمستخدمين عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث السابقة والحالية والمستقبلية أو التعريف أو تصحيح تقييماتهم السابقة.

المصدقية: يجب أن تكون المعلومات خالية من الأخطاء الجوهرية أو دون تحيز، أن المظاهر الرئيسية للمصدقية تتمثل في التمثيل الهادف وأولية الجوهر على الشكل والحيطة والحذر.

القابلية للمقارنة: يجب أن يتم عرض البيانات بطريقة منسقة وثابتة خلال الزمن. كما يجب أن تكون منسقة بين المؤسسة لتمكين المستخدمين من إجراء المقارنات الهامة والملائمة.

## المحور الخامس: الإفصاح في نظرية المحاسبة

القابلية للفهم: يجب أن تكون المعلومات سهلة الفهم في طريق المساهمين الذين يتوقع أن يكون لديهم معرفة معقولة بالأعمال والمحاسبة والرغبة في دراسة المعلومات بعناية.

الاستمرارية: يجب أن يتم عرض القوائم المالية على أساس استمرارية المؤسسة في نشاطها. إلا إذا كان من المحتمل أن يتم تصفية المؤسسة أو توقفها عن النشاط.

اتساق العرض: يجب أن يتم الحفاظ على عرض وتبويب البنود المالية من فترة إلى أخرى باتساق إلا إذا حدث تغيير يؤدي إلى عرض أكثر ملائمة مما سبق.

### ثانياً: مستويات الإفصاح المحاسبي

يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات وهي:

➤ الإفصاح الكافي: يشير إلى الحد الأدنى من المعلومات الواجب الإفصاح عنها والتي يجب أن

تتضمنه القوائم المالية حتى لا تكون مضللة للقارئ عند اتخاذ القرار الاستثماري.

➤ الإفصاح العادل: يتضمن معاملة متساوية لجميع مستخدمي القوائم المالية.

➤ الإفصاح الكامل: بموجبه تكون القوائم المالية شاملة للمعلومات اللازمة، وتمكن من إعطاء

مستخدمي هذه القوائم صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة الاقتصادية، بمعنى شمولية

القوائم المالية لعرض المعلومات الملائمة لمستخدمي القوائم المالية.

### ثالثاً: أنواع الإفصاح المحاسبي

تتمثل فيما يلي:

○ الإفصاح الوقائي: يهدف إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي لديه

قدرة محدودة على استخدام القوائم المالية، وبالتالي يجب أن تكون المعلومات المالية على درجة

عالية من الموضوعية والعدالة.

○ الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): الإفصاح عن المعلومات المناسبة لاتخاذ القرارات، يمكن هذا

النوع من الحد إلى اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير

رسمية، مما يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

○ الإفصاح الملائم: هو الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها،

إذ يجب أن تكون المعلومات المفصّل عنها ذات منفعة وقيمة للمستثمرين والدائنين ويتناسب مع

نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية والخارجية.